محمد سعد الدين رئيس «مستثمرى الغاز»:

توزيع «البوتاجاز» بالكروت الذكية.. نهاية مايو

■ 3.5 مليار جنيه فاتورة الدعم خلال الربع الأخير ■ أرفض خفض الأسعار لمصانع الحديد.. والدعم لابد أن يرتبط بالإنتاج

طالب الدكتور محمد سعد الدين، نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين، رئيس جمعية مستثمرى الغاز، الحكومة والأجهزة التنفيذية بالتفكير خارج الصندوق، والبحث عن حلول مبتكرة لتجاوز الأزمات التى تمر بها مصر حاليا، والتى تتربع على رأسها أزمة نقص الدولار وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة الاعتماد على السلع المستوردة فى سد الاحتياجات اليومية من سلع وخدمات.

حسام الزرقانى

وقال سعد الدين: "علينا أن نبدأ أولا بتحقيق الاستقلالية التامة للأجهزة الرقابية بعيدا عن الحكومة"، مطالبا بوضع الهيئات الاقتصادية تحت إدارة كوادر وكفاءات حقيقية لا يحكمها فكر الموظفين العقيم، مع العمل بسياسة نقدية مرنة لا تضع حدودا لعمليات السحب والإيداع وتحويل الأرباح إلى الخارج، سواء للأفراد أو الشركات.

أما عن آخر تطورات مشروع توزيع البوتاجاز بالكروت الذكية، فقال سعد الدين فى حواره لـ"المال" إنه من المتوقع أن يصل دعم البوتاجاز خلال الـ3 شهور المقبلة إلى نحو 3.5 مليار جنيه، مرجعا أى زيادة فى فاتورة الدعم للارتفاع الأخير فى سعر الدولار الرسمى.

وكشف سعد الدين أنه من المرتقب بدء توزيع أسطوانات البوتاجاز بالكروت الذكية أواخر شهر مايو المقبل وسيتبعه على الفور بدء مشروع الدليفرى "توصيل الأسطوانات للمنازل".

وقال إن تكلفة تعبئة أسطوانة البوتاجاز حاليا تصل إلى نحو 30 جنيهًا، تباع للمواطن بـ 8 جنيهات والحكومة تتحمل الـ22 جنيهًا فرق السعر، مشيرا إلى أن مصر تستهلك 360 مليون أسطوانة سنويا.

وفى ذات السياق، رفض سعد الدين قرار خفض أسعار الغاز لمصانع الحديد والصلب من 7 إلى 4.5 دولار للمليون وحدة حرارية، والذى أعلنته الحكومة مؤخرا، مؤكدا أن الدعم لابد أن يرتبط بالإنتاج ولا يقدم فى شكل تخفيض فى أسعار الغاز لكى يحقق المستهدف منه.

الدعم النقدى هو الحل

وطالب بالتحول إلى الدعم النقدى، بحيث يحصل كل مصنع جديد اعتمد فى إنتاجه على المكونات المحلية على 30 دولارًا لكل طن محلى الصنع، موكدا أن الغاز المدعوم من الممكن أن يستقل فى غير الغرض المخصص له، فمن الممكن أن يستقل فى

الحالة لن تستطيع الدولة أن تحكم رقابتها بالشكل الأمثل.

وكانت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية قد أعلنت مؤخرا، عن تخفيض أسعار الغاز لمصانع الحديد والصلب من 7 دولارات إلى 4.5 دولار للمليون وحدة حرارية، توفيرا لنحو 1.4 مليار دولار تكلفة البليت المستورد.

فيما توقع سعد الدين استمرار تراجع أسعار البترول العالمية عند مستوى 40 دولارًا للبرميل خلال عام 2016، مؤكدا أنه فى كل الأحوال لن يصل سعر برميل البترول لـ23 – 24 دولارًا للبرميل.

وفى ذات السياق، أكد أن مجموعة "سعد الدين"، والتى يرأس مجلس إدارتها، تسير على خطى ثابتة فيما يخص التوسع فى نشاط توزيع وتعبئة أسطوانات البوتاجاز، مشيرا إلى أن المجموعة فقدت ما يقدر بـ20% من أرباحها العام الماضى نتيجة أزمة الدولار وارتفاع تكلفة التشغيل من فواتير كهرباء وغاز وغيرها.

وتستحوذ مجموعة سعد الدين على 16% من الإنتاج السنوى لأسطوانات البوتاجاز، والذى يصل إلى نحو 360 مليون أسطوانة.

وأكد سعد الدين، الذى يشغل عضوية مجلس الأعمال المصرى القطرى، أن مجموعته جمدت أعمالها بدولة قطر منذ 3 سنوات، ولن تعود للعمل هناك مرة أخرى إلا بعد أن يتخذ مجلس الأعمال المصرى القطرى قراره، سواء بالعودة لممارسة نشطاته أو بالاستمرار فى حالة التجمد.

إجراءات "المركزى" لمواجهة أزمة الدولار إيجابية

من ناحية أخرى، أثنى سعد الدين على إجراءات البنك المركزى لحل أزمة نقص الدولار، خاصة قرار رفع الحدود القصوى للإيداع والسحب للشخصيات الاعتبارية.

وطالب بضرورة اتخاذ مجموعة أخرى من القرارات بهدف استعادة الثقة والتنافسية بالسوق المصرية مرة أخرى، ومن بينها إلغاء جميع المحاذير المفروضة على تحويل الأرباح بالدولار إلى الخارج.

وقال: إن تقييد تداول الدولار فى الفترة الماضية أدى إلى تباطؤ حركة الاقتصاد، كما ساعد على نشر صورة سلبية عن صعوبة صرف الإيداعات الدولارية للأفراد، مما دفعهم إلى الاحتفاظ بالدولار مما أثر بالسلب على تحويلات المصريين بالخارج، ودفعهم إلى التعامل مع شركات الصرافة التى نقلت تعاملاتها للخارج، وبالتالى ازدهرت السوق الموازية للدولار.

تحجيم الاستيراد وزيادة الإنتاج ضرورة

المشكلة الأساسية فى مصر – كما يؤكد سعد الدين – هى الاعتماد فى تلبية معظم احتياجاتها على الاستيراد من الخارج، مما يرفع الطلب الدائم على الدولار، وفى ظل قلة التدفقات الحالية من العملة الخضراء، نتيجة انخفاض عائدات السياحة وقناة

محمد سعد الدين

حلول إلا تخفيض الاستيراد وزيادة وتيرة الإنتاج المحلى.

وقال إن مصر مرتبطة باتفاقيات دولية مثل "الجات" وغيرها، مما يمنعها من التصرف بحرية فى فرض رسوم حماية وإغراق ورفع الرسوم الجمركية أو اتخاذ قرار بمنع استيراد سلع معينة، فهذه الإجراءات تضع الدولة فى موقف المساءلة أمام العالم، مما يزيد عليها الضغوط، ويعرضها لعقوبات، ولذلك يجب أن نبحث عن حل خارج نطاق الحكومة.

وأوضح أن الحل يكمن فى منح حرية مطلقة للمستوردين فى أن يختاروا ما يشاؤون من سلع ويقوموا باستيرادها، ولكن إذا وقع الاختيار على سلع لها بديل محلى فلابد من اتخاذ إجراءات موازية.

وضرب سعد الدين مثالا بتاجر أراد استيراد سلع لها بديل محلى بقيمة مليون دولار، وفى تلك الحالة لابد أن يقوم بتصدير سلع بنفس قيمة استيراده، ولن يجد المستورد صعوبة – كما يقول سعد – فى أن يشترى سلعًا من المصدرين المصريين بأسعار مرتفعة ومجزية ويقوم بتصديرها، وتوفير العملة الصعبة من عائداتها.

ربط الجنيه بسلة عملات مفتاح الاستقرار

أكد سعد الدين أن مصر تقوم بربط الجنيه بالدولار، وهو ما يجعل العملة المحلية أسيرة لـ"الأخضر"، ويجعل الاقتصاد المصرى مرتبطا بنظيره الأمريكى، لذلك فى حال تراجع الدولار فى قيمته أمام اليورو بنسبة 5%، فهذا يعنى بالتبعية تراجع قيمة الجنيه بالنسبة لليورو بنفس النسبة، وحينها ترتفع أسعار السلع التى يتم استيرادها باليورو، بينما تنخفض أسعار السلع المصرية التى تصدر إلى منطقة اليورو بنفس النسبة أيضا، والعكس صحيح.

وبهذا – كما يقول سعد الدين – لن تكون للدولة سياسة نقدية مستقلة بالكامل، أما

معدل صرف العملة استنادا إلى مجموعة من العملات التى يتم انتقاؤها من قبل البنك المركزى، وغالبا ما يتم تحديد هذه العملات على أساس وزن التجارة البينية بين مصر والدول الأخرى.

وأهم مزايا ربط الجنيه بسلة من العملات الحفاظ على معدل الصرف الحقيقى للجنيه فى مواجهة جميع العملات المهمة، وليس الدولار فقط، بالإضافة إلى تجنب أى مغالاة أو تخفيض فى قيمة العملة، كما أن هذا النظام يزيد من الاستقرار النسبى لأسعار صرف الجنيه.

استقلال الأجهزة الرقابية

وطالب سعد الدين بضرورة أن تحصل كل الأجهزة الرقابية فى مصر وعلى رأسها الجهاز المركزى للمحاسبات وجهازى حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وحماية المستهلك، على استقلاليتها التامة، فليس من المنطقى أن تتلقى الأجهزة المنوط بها الرقابة على أداء الحكومة أوامرها وتعليماتها من الحكومة، إلى جانب أن من يصدر قرارات تعيين مجلس إدارتها هى الحكومة نفسها.

وأضاف: لا بد أن يطلق العنان لكل الأجهزة الرقابية، ويفتح لها مجالا من الحرية يسمح لها بالمراقبة على أداء الجهات التنفيذية وعلى أداء الشركات بشكل عام.

واقترح سعد الدين أن تتبع كل الأجهزة الرقابية مجلس النواب، وليس للوزارات.

لابد من زيادة "الإيرادات" لا "الضرائب"

وقال سعد الدين إن مصر تعانى من عجز فى الموازنة العامة للدولة، ولديها كوادر لا تفكر خارج الصندوق، بل إن كل ما تسعى لفعله هو فرض ضرائب جديدة واستحداث قوانين ضريبية أخرى، مثل قانون الضريبة التصاعدية وقانون الضريبة على القيمة المضافة، مشيرًا إلى أن كل ذلك "مجرد ترقيع" على حسب وصفه.

وأضاف أن ما يجب أن نبحث عنه الآن هو زيادة إيرادات الدولة لتقليل العجز، مشيرًا إلى ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية من قبل، حينما طبقت نظام "الفاتورة الموحد" الذى يفرض على كل فرد أو جهة اعتبارية أن تقدم فواتير تثبت بها مصروفاتها، على أن يتم حساب الضرائب على الربح المتبقى بعد خصم المصروفات.

ويبدأ تطبيق هذا النظام – كما يقول دكتور سعد – بالموظفين المؤمن عليهم، والذين تعلم الدولة قيمة رواتبهم، فعلى سبيل المثال إذا كان موظف يتقاضى 1500 جنيه شهريا، إذا لم يثبت بنفسه كل مصروفاته بفواتير معتمدة، سوف تخصم الضريبة على إجمالى راتبه، ولذلك سوف يحرص كل موظف على الحصول على فاتورة لإثبات مصروفاته ليتم خصمها قبل خصم الضريبة.

وأكد أن كل ما ينفقه شخص ما هو إيراد لشخص آخر، وبتتبع هذه الفواتير ومصادرها ستدخل كل قطاعات الدولة فى النظام الرسمى شيئا فشيئا، وتتضاعف حينها إيرادات الدولة، ويختفى عجز الموازنة تدريجيا، وتصبح هناك ملاءة مالية لتطوير خدمات الصحة والتعليم والصرف الصحى وغيرها.

وبذلك سيقضى نظام الفاتورة الموحد مع مرور الوقت على ظاهرة مصانع "بير السلم" والاقتصاد الخفى.

الإفصاح عن البرنامج الاقتصادى

وأوضح سعد الدين أنه يجب ألا يفاجأ مجتمع الأعمال دائما ببرامج الحكومة الاقتصادية، فيجب قبل إصدارها أن تدار حولها مناقشة وحوار مجتمعى واسع، كما يجب أن يتم إبلاغ كل العاملين بالدولة بهذا البرنامج، مؤكدا أن أشرف العربى وزير التخطيط عرض إستراتيجية 2030 على رجال الأعمال بعد أن تم الاعلان عنها.

وقال إن القرارت الاقتصادية لابد أن تتسم بمبدأ الإفصاح والشفافية، فعلى سبيل المثال، الدولة المصرية تتجه حاليا إلى الاعتماد على الطاقة الجديدة والمتجددة المتولدة من الشمس وغيرها فى سد احتياجاتها اليومية من الكهرباء، وإذا كانت هذه المعلومة خفية فسنجد من يفكر فى إنشاء محطات توليد كهرباء تعمل بالغاز، وفى نهاية الأمر سيجد نفسه محلقا بعيد عن السرب.

قانون الخدمة المدنية هو الحل

وأكد أن الدولة لديها 9 ملايين موظف، يسعى الكثير منهم إلى الترقى والحصول على أجره دون عمل، بمنطق الأقدمية والكسل والبلطجة، وهو ما يرفضه قانون الخدمة المدنية، الذى يلزم الموظف العام بأداء عمله للترقى والحصول على الراتب المناسب.

وختاما أشار سعد الدين إلى أن هذا القانون غاية فى الأهمية، ويجب أن يتم تطبيقه وإقراره فى مجلس النواب بأسرع وقت ممكن.

> ■ ننتظر أن يمنح «المركزى» حرية كاملة للشركات فى تحويل أرباحها
>
> ■ مشكلة الدولار قائمة.. وتوقعات باستمرار تدنى البترول عالميا

الشركة العرابية للخدمات والتنمية الزراعية

س.ت: ٢٢١٥٩٢ القاهرة
ب.ض: ١١٦٨٠ الشركات المساهمة
رأس المال المرخص به ١٠ مليون جنيه والمصدر ١٠٥٠٢٠٠ جنيه

إخطار أول

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية

السادة مساهمى الشركة العرابية للخدمات والتنمية الزراعية

تحية طيبة وبعد........

يتشرف مجلس إدارة الشركة بدعوتكم لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية فى تمام الساعة الحادية عشر صباح يوم السبت الموافق ٣٠/٤/٢٠١٦ وذلك بمقر الشركة بجمعية أحمد عرابى علامة كم ٣٥ القاهرة الإسماعيلية الصحراوى.

جدول الأعمال:

١- عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال عام ٢٠١٥ وخطة العمل القادمة.
٢- عرض تقرير مراقب الحسابات عن عام ٢٠١٥.
٣- إعتماد القوائم المالية متمثلة فى المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة التدفقات عن عام ٢٠١٥.
٤- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٥.
٥- إعتماد مقترح توزيع الأرباح على المساهمين والعاملين ومجلس الإدارة عن عام ٢٠١٥.
٦- تحديد مكافأة وبدلات أعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٦.
٧- تعيين مراقب حسابات الشركة وتحديد أتعابه عن عام ٢٠١٦.
٨- إعتماد عقود المعاوضة.
٩- الموافقة على تجديد أذون الخزانة لعام ٢٠١٦.
١٠- ما يستجد من أعمال.

وفى حالة عدم إكتمال النصاب القانونى ينعقد الإجتماع فى تمام الساعة الحادية عشرة بعد ظهر يوم السبت الموافق ٧/٥/٢٠١٦.

مجلس الإدارة

جمعية أحمد عرابى - طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوى
[illegible]